الأمم المتحدة

TD/B/C.II/ISAR/107

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
24 November 2023
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية
فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني
بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ
الدورة الأربعون
أبو ظبي، 17–19 تشرين الأول/أكتوبر 2023

تقرير فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ عن دورته الأربعين

المنعقدة في أبو ظبي في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

الصفحة

مقدمة 3

أولاً – الاستنتاجات المتفق عليها 3

ألف – استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة 3

باء – احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي 4

جيم – مسائل أخرى 5

ثانياً – الموجز المقدم من الرئيس 6

ألف – الجلسة العامة الافتتاحية 6

باء – استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة 8

جيم – احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي 13

دال – مسائل أخرى 16

ثالثاً – المسائل التنظيمية 18

ألف – انتخاب أعضاء المكتب 18

باء – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل 18

جيم – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين 18

دال – اعتماد التقرير 19

المرفقات

الأول – جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين 20

الثاني – الحضور 21

مقدمة

عُقدت الدورة الأربعون لفريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023 في أبو ظبي.

أولاً- الاستنتاجات المتفق عليها

ألف- استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة

(البند 3 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يسلم بأن المحاسبة والإبلاغ الموثوقين عن الأداء المالي والمتعلق بالاستدامة لكيانات القطاعين الخاص والعام شرط أساسي لاتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة،

وإذ يرحب بالتقدم المحرز نحو تنسيق عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، بسبل منها نشر المجلس الدولي لمعايير الاستدامة للمجموعة الأولى من معايير، وإقرار المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية لهذه المعايير،

وإذ يضع في اعتباره ضرورة اضطلاع الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، ببناء القدرات التنظيمية والمؤسسية والبشرية لدعم التنفيذ الفعال لمعايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة،

وإذ يشير إلى ولاية الأونكتاد في مجال المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، على النحو المبين في عهد بريدجتاون،

فإنه:

1- *يعرب عن ارتياحه* إزاء العمل الذي اضطلعت به أمانة الأونكتاد خلال الفترة بين الدورات لاستعراض التنفيذ العملي لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة والتطورات الأخيرة في هذا المجال، على النحو المقدم في وثيقة المعلومات الأساسية التي أُعدت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/105)؛

2- *يرحب مع التقدير* بنشر "التصدي لتحدي تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة: دليل السياسات" الصادر عن أمانة الأونكتاد؛

3- *يثني* على أمانة الأونكتاد لما أحالته من تعليقات، نيابة عن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، إلى المجلس الدولي لمعايير الاستدامة بشأن طلبه الحصول على معلومات عن أولويات جدول الأعمال، وعن العملية التشاورية التي قامت على أساسها؛

4- *يدعو* أمانة الأونكتاد إلى مواصلة رصد مداولات مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن وضع معايير لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة لكيانات القطاع العام، والعمل بمثابة قناة لإيصال آراء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، حسب الاقتضاء؛

5- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل دعمها للدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بشأن بناء القدرات من أجل تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، بسبل منها مشاريع التعاون التقني، ويدعو الجهات المانحة القادرة على دعم الأمانة في هذا المسعى إلى أن تفعل ذلك؛

6- *يشجع* أمانة الأونكتاد على مواصلة تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من المؤسسات بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة بوجه عام وبشأن قياس مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوجه خاص؛

7- *يثني* على أمانة الأونكتاد للدعم المقدم خلال الفترة بين الدورات إلى الشراكات الإقليمية من أجل تعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ولإجرائها لسلسلة المشاورات التي أجريت لدعم إقامة شراكات إقليمية مماثلة في آسيا ودول الخليج ومناطق أخرى، بما فيها المنطقة الأوروبية الآسيوية؛

8- *يعرب عن تقديره* للرؤى النيرة التي قدمها خلال الدورة متكلمون من مجموعة متنوعة من المنظمات ذات المصلحة في مجال التمويل والاستثمار المستدام، نظراً إلى انعقادها بالتزامن مع منتدى الاستثمار العالمي؛

9- *يشجع* أمانة الأونكتاد على مواصلة السعي إلى تحقيق أوجه تآزر مع أوساط التمويل والاستثمار المستدامين الأوسع نطاقاً.

19 تشرين الأول/أكتوبر 2023

باء- احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي

(البند 4 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يكرر تأكيد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 160/77 الذي سلَّم بما للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أهمية للنمو الاقتصادي للدول الأعضاء، وبدور المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يسلم بالتقدم الكبير الذي أُحرز على مدى العقدين الماضيين نحو تزويد المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بما يتناسب مع حجمها من توجيه في مجالي المحاسبة والإبلاغ، وبما للمبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الصادرة عن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ من أثر إيجابي في تيسير الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء نحو تحقيق هذا الهدف،

وإذ يشدد على الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تجنيها الدول الأعضاء من خلال دعم إضفاء الطابع الرسمي المستدام على المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع غير الرسمي،

وإذ يسلّم بأن معايير المحاسبة والإبلاغ يمكن أن تؤثر في إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات البالغة الصغر ونجاح عملها، وأن الحلول الرقمية يمكن أن تدعم إضفاء الطابع الرسمي الحكومي وتحقيق أهداف تنمية القطاع الخاص،

فإنه:

1- *يثني* على أمانة الأونكتاد لتنظيمها لحلقات نقاش مفيدة حول الموضوع ولإعدادها لوثيقة المعلومات الأساسية للدورة (TD/B/C.II/ISAR/106)؛

2- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل إجراء الاستعراضات الدورية بشأن هذا الموضوع بغية تيسير تبادل الممارسات الجيدة فيما بين الدول الأعضاء بشأن قضايا من قبيل تبسيط متطلبات المحاسبة والإبلاغ للمؤسسات البالغة الصغر؛ وتعزيز الإلمام بالأمور المالية لدى أصحاب المؤسسات البالغة الصغر؛ وبناء القدرات في مجالي المحاسبة والإبلاغ، ضمن إطار أوسع يتضمن المبادرات الحكومية المتعلقة بتنمية القطاع الخاص؛

3- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، بالجهود الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي المستدام على المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في القطاع غير الرسمي، بسبل منها مشاريع التعاون التقني، ويدعو الجهات المانحة القادرة على فعل ذلك إلى دعم الأمانة في هذا الجهد.

19 تشرين الأول/أكتوبر 2023

جيم- مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

إن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ،

إذ يضع في اعتباره الاستعراض الأخير لأعمال الهيئات الفرعية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والتوصية بأن تولي الهيئات الفرعية اهتماماً خاصاً بالغايات المتصلة بالمساواة بين الجنسين الواردة في الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف التي تدخل في نطاق اختصاصها،

وإذ يرحب بالتقدم الإضافي الذي أحرزته الدول الأعضاء في تنفيذ أدوات الأونكتاد لتطوير المحاسبة،

وإذ يسلم بفوائد أدوات تطوير المحاسبة في التقييم الفعال للأسس الوطنية للقدرات التنظيمية والمؤسساتية والبشرية من أجل الإبلاغ بجودة عالية، وبوضع خطط عمل ومبادرات لبناء القدرات تعزيزاً لبيئة الإبلاغ المالي وبيئة تقديم تقارير الاستدامة،

فإنه:

تعزيز المساواة بين الجنسين في مهنة المحاسبة

1- *يعرب عن تقديره* لما أجرته أمانة الأونكتاد من بحوث غنية بالمعلومات تستكشف الحالة الراهنة والاتجاهات الحديثة في مجال المساواة بين الجنسين في مهنة المحاسبة؛

2- *يدعو* أمانة الأونكتاد إلى مواصلة إجراء بحوث دورية بشأن هذا الموضوع، وتقديم معلومات محدثة، حسب الاقتضاء، في الدورات المقبلة لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ؛

الرؤى النيرة المستقاة من آخر تنفيذ لأدوات تطوير المحاسبة

3- *يطلب* إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل دعم الدول الأعضاء في تنفيذ أداة تطوير المحاسبة وتتبع التحسينات المحتملة التي يمكن إدخالها عليها، مع مراعاة التطورات الجديدة، بما في ذلك ما يتصل منها بمعايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة لكل من كيانات القطاعين الخاص والعام ومتطلبات المحاسبة والإبلاغ للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

19 تشرين الأول/أكتوبر 2023

ثانياً- الموجز المقدم من الرئيس

ألف- الجلسة العامة الافتتاحية

1- سلط نائب الأمين العام للأونكتاد، في ملاحظاته الافتتاحية، الضوء على الفرصة التي أتاحها تزامن انعقاد الدورة الأربعين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ مع منتدى الاستثمار العالمي من أجل توطيد الصلة بين المداولات المتعلقة بوضع سياسات الاستثمار، والتنظيم، والمحاسبة والإبلاغ عن الأداء المالي لكيانات القطاعين الخاص والعام وأداءها في مجال الاستدامة. وشدد على أهمية الإفصاح الموثوق والمقارن عالمياً عن الأداء المالي للكيانات وأدائها في مجال الاستدامة، مشيراً إلى دور هذا الإفصاح بوصفه عاملاً محفزاً للثقة بين الحكومات والمستثمرين والجمهور، ومركزاً بوجه خاص على أهمية تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة بوصفه شرطاً أساسياً لاتخاذ قرارات الاستثمار المستدام. وأعرب عن تقديره لعمل فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في تعزيز الشفافية، وهو ما يتيح اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة يمكن أن توجه رأس المال إلى الأعمال التجارية التي لا تحقق الربحية فحسب بل تبدي روح المسؤولية أيضاً. وفي الختام، نوه بالتقدم المحرز نحو مواءمة أطر ومعايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة من خلال العديد من المبادرات، وسلط الضوء في هذا الصدد على *«التصدي لتحدي تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة: دليل السياسات»* الذي أعده الأونكتاد، الذي يمكن أن يدعم تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

2- ونوه المتكلم الرئيسي الأول، الأمين العام للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، بالتقدم الكبير المحرز في القطاع الخاص لجعل الأسواق المالية أكثر استدامة. ومع ذلك، فإن بعض خصائص هذا النشاط تبين أن هناك حاجة إلى أن تنشئ الحكومات البنى التحتية اللازمة للإبلاغ في المجالات البيئي والاجتماعي والمتعلق بالحوكمة بطريقة تتجنب التمويه الأخضر وتشمل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وشدد الأمين العام على الدور الرئيسي للمعايير الجديدة للمجلس الدولي لمعايير الاستدامة وعلى تأييد المنظمة لها، مؤكداً التزام المنظمة بالعمل مع الحكومات الوطنية على تنفيذها.

3- وقدم المتكلم الرئيسي الثاني، نائب رئيس المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، أول معيارين للإفصاح عن الاستدامة نشرهما المجلس في حزيران/يونيه 2023، اللذين سيصبحان ساريين اعتباراً من كانون الثاني/يناير 2024، وشدد على طبيعتهما الوصفية لا التوجيهية. وشدد على أن المعايير قابلة للتكييف لتناسب مختلف أحجام المؤسسات وأن المرونة الذاتية التي يتسم بها التنفيذ تسمح للشركات بالتحول تدريجياً من استخدام الإبلاغ النوعي إلى الإبلاغ الكمي. وفي الختام، نوه بالتزام المجلس بتوفير بناء القدرات في مجال اعتماد الشركات للمعايير، مع التركيز على بلدان الجنوب.

4- وقدمت المتكلمة الرئيسية الثالثة، الرئيسة التنفيذية للفريق الاستشاري الأوروبي المعني بالإبلاغ المالي، معايير تقارير الاستدامة الأوروبية المعتمدة في تموز/يوليه 2023، والتي تتطلب تقديم معلومات عن الأهمية النسبية للعنصر المالي وللأثر على حد سواء. وشددت على المستوى الرفيع من قابلية التشغيل البيني بين المعايير وتلك التي وضعها المجلس الدولي لمعايير الاستدامة، وأشارت إلى أن الفريق الاستشاري يعكف على وضع توجيهات لتطبيقها. وفي الختام، قدمت الرئيسة التنفيذية معلومات مفصلة عن أعمال الفريق الاستشاري المستقبلية، ومنها ما يتعلق بوضع معايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وقطاعات محددة، مثل التعدين والنفط والغاز.

حلقة النقاش الرفيعة المستوى بشأن الحالة الراهنة للأطر والمعايير والمدونات العالمية للإبلاغ المالي وتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة: احتمالات تحقيق مزيد من المواءمة

5- ضمت حلقة النقاش الرفيعة المستوى خبراء من الجهات التالية: المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس؛ والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات؛ واتحاد المحاسبين الدولي؛ ومجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين؛ ومجلس معايير الإبلاغ عن الاستدامة التابع لمعهد المحاسبين القانونيين في الهند؛ ومجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان.

6- وأشار المشارك الأول في حلقة النقاش إلى ما للمعايير من دور رئيسي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحاجة إلى تجنب التمويه الأخضر. وشدد على أن المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ستتعاون في تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، وستساعد في دعم الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى. وإضافة إلى ذلك، نوه بأهمية معايير المنظمة الحالية، وخبرة المنظمة في مجال تقييم مدى الامتثال وبناء القدرات، ومستوى الاعتراف بهذه المعايير، في أفريقيا وأوروبا على سبيل المثال.

7- وناقشت المشاركة الثانية في حلقة النقاش المبادرة التطويرية للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية، والتي دعمت من خلالها 73 جهازاً من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في إجراء عمليات مراجعة الأداء استعداداً لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في القطاع العام. ونوهت بأن منهجية مراجعة الحسابات قد حُدِّثت لتشمل الإبلاغ عن الأثر، وشددت على أهمية اتباع نهج يشمل الحكومة بأسرها في تقديم التقارير بطريقة شاملة.

8- وأبرز المشارك الثالث في حلقة النقاش دور المحاسبين في تنفيذ معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة باعتباره خط أساس عالمي لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. ونوه بما لبناء القدرات من دور وبأن الاتحاد الدولي للمحاسبين يعكف، بالتعاون مع المجلس، على وضع مقرر دراسي يقدم عبر الإنترنت لمهنة المحاسبة ويتناول المعايير الجديدة التي أصدرها المجلس. وشدد المشارك في حلقة النقاش على أهمية معايير الضمان التكميلية التي يعكف المجلس الدولي لمعايير التدقيق والضمان على وضعها حالياً، ونوه بأن طبعة ثالثة من تقرير الاتحاد عن حالة الإفصاح عن الاستدامة وضمانها قد صدرت في عام 2023. وفي الختام، ذكر المشارك في حلقة النقاش أن الاتحاد يقدر، في التصدي لتحديات التنفيذ المتصلة بمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، الدور الإيجابي للشراكات الإقليمية التي أقيمت بدعم من الأونكتاد.

9- ونوهت المشاركة الرابعة في حلقة النقاشة بما للأخلاقيات في مهنة المحاسبة من دور تأسيسي، وأشارت إلى الإنتاج الرئيسي لمجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، ألا وهو مدونة أخلاقيات المحاسبين المهنيين، التي نُفذت في 130 بلداً. وأشارت إلى العمل الحالي الذي يضطلع به المجلس بشأن وضع معايير أخلاقية فيما يتعلق بتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، المقرر الانتهاء منها في عام 2024، بهدف تكملة معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وإضافة إلى ذلك، شددت المشاركة على الحاجة إلى التعاون مع جميع الشركاء المعنيين، لتجنب تشتت الجهود، ورحبت بإجراء مناقشة مع المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس لتكون بمثابة خطوة أولى في هذا الاتجاه، وأشارت إلى قيمة فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في الجمع بين المؤسسات خلال الدورة الحالية.

10- وقدمت المشاركة الخامسة في حلقة النقاش معلومات مفصلة عن إطار تقديم التقارير المتعلقة بمسؤولية الأعمال التجارية واستدامتها في الهند، الذي تضمن مؤشرات عن حقوق الإنسان والموظفين والبيئة. ونوهت بخطوات التنفيذ المقبلة التي ستخضع بموجبها العديد من الشركات لمتطلبات تقديم التقارير في السنوات الأربع القادمة. وإضافة إلى ذلك، نوهت المشاركة بجائزتين وطنيتين في مجالي النوع الاجتماعي والعمل المناخي حظيتا باهتمام واسع من الشركات.

11- وقدمت المشاركة السادسة في حلقة النقاشة معلومات مفصلة عن العمل الجاري الذي يضطلع به مجلس المعايير الدولية لمراجعة الحسابات والضمان بشأن وضع معيار ضمان لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. ونوهت بأن الغرض منه هو أن يكون معياراً قائماً بذاته، يتمتع بتغطية شاملة، وقد صيغ ليكون محايداً بالنسبة إلى أطر تقديم التقارير، وهو ما يسمح باستخدامه لضمان تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة المعدَّة ضمن أي إطار لتقديم التقارير. وكان من المتوقع نشر المعيار بحلول نهاية عام 2024، لتمكين البلدان من تنفيذه بالتنسيق مع معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة.

12- وفي سياق استفسار طُرِح خلال المناقشة التي تلت ذلك عن دور البرلمانات في سياق مراجعة الاستدامة التي تجريها مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات، نوه أحد المشارك في حلقة النقاشين بفوائد المشاركة البناءة مع البرلمانات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين طوال عملية المراجعة، لتعزيز الشعور بالإمساك بزمام الأمور، وسلط الضوء على الردود الإيجابية التي تلقتها عدة برلمانات على هذا النهج. ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن صفات مهنة المحاسبة في المستقبل، شدد أحد المشارك في حلقة النقاشين على الحاجة إلى اعتماد مجالات جديدة من الخبرة المرتبطة بتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وتوفير الأدوات اللازمة لإدماجها في مجموعات المهارات الخاصة بالمحاسبين، مع الحفاظ على مستوى الدقة وتقييم الجودة بوجه عام في المهنة؛ وأشار متحاور آخر في فريق المناقشة إلى أهمية الأخلاقيات بوصفها أحد الاعتبارات الأساسية للمحاسبين ومراجعي الحسابات في المستقبل. وأشار أحد المشارك إلى الشواغل المتعلقة بـ "تمويه مراجعة الحسابات" في مجال تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، التي هي سبب رئيسي لوضع معايير ضمان يُعوَّل عليها، وأشار إلى أهمية أن تمارس الجهات التنظيمية رقابة فعالة على المهنيين الذين يطبقون المعايير في مختلف الولايات القضائية.

باء- استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة (البند 3 من جدول الأعمال)

13- نظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/105.

14- ولدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال، نوه رئيس فرع اتجاهات وقضايا الاستثمار التابع لشعبة الاستثمار والمشاريع في الأونكتاد بأن أمانة الأونكتاد دأبت منذ الدورة التاسعة والثلاثين على متابعة الطلبات المقدمة من فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، بما في ذلك الطلبات المتعلقة بما يلي: رصد الاتجاهات والقضايا الحاسمة؛ وإنشاء مزيد من آليات التدريب وبناء القدرات؛ والعمل بمثابة صوت للبلدان النامية والاقتصادات الناشئة في عملية وضع المعايير العالمية بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، من خلال التعبير عن آراء فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي. وقد أطلق الأونكتاد شراكات إقليمية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، ويجري إعداد شراكات في آسيا ومنطقة الخليج. وحسن الأونكتاد ووسع نطاق الأدوات المتاحة للدول الأعضاء فيما يتعلق بتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، مثل المبادئ التوجيهية والمؤشرات الأساسية والمواد التدريبية وأداة تطوير المحاسبة. وستواصل أمانة الأونكتاد النظر في إيجاد حلول للتحديات الرئيسية التي تقف عليها الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق بالبنية التحتية وبناء القدرات في مجالي الإبلاغ المالي وتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

حلقتا النقاش

15- عُقدت حلقتا نقاش لبحث هذا البند من جدول الأعمال. فضـــمت حلقة النقاش الأولى خبراء من الجهات التالية: وزارة الاقتصـــاد والمالية، بيرو؛ وســـوق أبو ظبي العالمي، هيئة تنظيم الخدمات المالية؛ ولجنة إعلانات الاستدامة، البرازيل؛ ومركز العمل بشأن المسؤولية الاجتماعية للشركات، غواتيمالا؛ وهيئة الخدمات المحاسبية والاستشارية، مؤسسة كي بي إم جي الدولية، كندا؛ واتحاد المحاسبين في عموم أفريقيا؛ والمعهد الأوراسي للمحاسبين القانونيين المعتمدين؛ ومنظمة المحاسبة من أجل الاستدامة.

16- وقدم عضـو حلقة النقاش الأول لمحة عامة عن منتدى المحاسـبة الحكومي في أمريكا اللاتينية، الذي أُطلق في شـيلي في عام 2014، بمشـاركة 18 بلداً في المنطقة. وفي عام 2023، دعم المنتدى إجراء دراسـة إقليمية بشـأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة فيما يتصـل بالمعلومات المالية التي تنشرها كيانات في القطاع العام؛ وأظهرت النتائج أن 86 في المائة من البلدان المسـتهدفة اعتمدت خططاً وطنية للاسـتدامة وأن 93 في المائة منها أبلغت عن إنجازات ذات صـلة بأهداف التنمية المسـتدامة. وإضـافة إلى ذلك، نوه المشـارك في حلقة النقاش بالتحديات الرئيسـية التي وقفت عليها الدراسـة، مثل المسـائل المتعلقة بالتنسـيق، وسلط الضوء على التوصيات المتعلقة بسبل المضي قدماً.

17- وقدم المشـارك الثاني في حلقة النقاش معلومات مفصـلة لعملية وضـع إطار لتقديم التقارير المتعلقة بالاســتدامة والمنهجية التالية المؤلفة من تســع خطوات، ألا وهي: تحديد النطاق ووضـــع الحدود؛ وتقييم قابلية التطبيق؛ واعتماد المعايير الدولية؛ وتطوير آليات الحوكمة؛ وتحديد المؤشـــرات الكمية والنوعية؛ وإدراج أقسـام تتعلق بالاسـتدامة في التقارير المالية؛ وتنفيذ سـياسـات تضـمن جودة البيانات والمعلومات؛ وإعداد عملية تدريجية وجدول زمني للتنفيذ؛ وإنشاء عمليات التدريب وبناء القدرات.

18- وعرضت المشاركة الثالثة في حلقة النقاش تجربة البرازيل في تنفيذ متطلبات الإبلاغ عن الاستدامة والتطورات الأخيرة. وأشارت إلى الركائز المنهجية الحاسمة الأربع التي يتعين على البلدان إعدادها لاعتماد معايير المجلس الدولي لمعايير الاسـتدامة، وهي الاعتماد؛ وتحسـين الاتصـالات؛ وبناء القدرات؛ وتطبيق الحلول العملية. وشـــددت المشـــاركة في حلقة النقاش على أن الكمال ليس هو الهدف وأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة مفيد للأعمال التجارية على المدى الطويل.

19- وعرض المشـــارك الرابع في حلقة النقاش الشـــراكة الإقليمية لتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاســـتدامة وبأهداف التنمية المســـتدامة في أمريكا اللاتينية، التي تضـــم 28 عضـــواً وثلاثة مراقبين، بما يشـمل 14 بلداً. وتعزز الشـراكة الدعم المتبادل بين بلدان المنطقة في إطار الجهود الرامية إلى وضـع اسـتراتيجيات وسـياسـات وطنية لزيادة عدد تقارير الاسـتدامة العالية الجودة التي تقدمها الشـركات وقياس مساهمات القطاع الخاص في تحقيق الأهداف. وعرض المشارك في حلقة النقاش بعضاً من أكثر التحديات التي تواجهها بلدان أمريكا اللاتينية إلحاحاً، ولا ســـيما الافتقار إلى بنية تحتية وطنية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة؛ والفجوة بين المعايير الدولية والسياسات الوطنية؛ والحاجة الماسة إلى التدريب وبناء القدرات.

20- وعرض المشـارك الخامس في حلقة النقاش تجربة كندا في تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاســـتدامة. وأشـــار إلى أن تقديم هذه التقارير أصـــبح أولوية ويأتي على رأس جدول أعمال راســـمي السياسات. ونصح المشارك في حلقة النقاش البلدان بأن تقيم مدى استعدادها لتنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاســـتدامة بناءً على ما يلي: القدرة على تقديم التقارير؛ والمواءمة التنظيمية؛ والمقارنة بين الأولويات الوطنية وأولويات المجلس الدولي لمعايير الاسـتدامة؛ والآثار المترتبة على الدخول إلى أسـواق رأس المال. وفي الختام، شدد المشارك في حلقة النقاش على الحاجة إلى دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما للقطاع العام من دور محفز في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

21- وعرضت المشاركة السادسة في حلقة النقاشة بالتفصيل الدروس المستفادة من التطورات الأخيرة في متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة في أفريقيا. وأشارت إلى أهمية قابلية التشغيل البيني وضرورة تشجيع الاستثمار المسؤول باعتباره أولوية على جميع المستويات. وشددت المشاركة في حلقة النقاش على الاحتياجات الخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وما للقطاع العام من دور محفز في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وشددت في الختام على الفوائد المترتبة على الشراكات الإقليمية القوية في نشر أفضل الممارسات.

22- وعرض المشارك السابع في حلقة النقاش تجربة اتباع نهج متكامل لبناء القدرات على الصعيد الإقليمي بهدف تعزيز القدرات الوطنية في الاتحاد الروسي وبيلاروس وقيرغيزستان وكازاخستان. وقدم معلومات مفصلة عن مبادرة بشأن برامج تعليمية وبرامج لمنح الشهادات في مجال المحاسبة والإبلاغ المتعلقين بالاستدامة بقيادة المعهد الأوراسي للمحاسبين القانونيين؛ ومن المقرر عقد دورات لتدريب المدربين في الفترة 2023-2024. وإضافة إلى ذلك، نوه المشارك في حلقة النقاش بأنه من المقرر وضع مستوى ثان متقدم من التدريب وبرنامج لمنح الشهادات للمحاسبين المهنيين.

23- وعرض المشارك الثامن في حلقة النقاش بالتفصيل عمل منظمة المحاسبة من أجل الاستدامة، التي أنشئت للمساعدة على كفالة عدم التصدي لتحديات القرن الحادي والعشرين باستخدام "أنظمة اتخاذ القرار والإبلاغ التي تعود للقرن العشرين". ويتمثل نهج المنظمة في جعل الاستدامة "مسألة معتادة"، مع التركيز على أربعة مجالات في ميدان الإبلاغ، ألا وهي الحوكمة، والأهمية النسبية، وجمع البيانات، والإفصاح.

24- ورداً على الاستفسارات المتعلقة ببناء القدرات والتدريب التي طرحها، أثناء المناقشة التي تلت ذلك، بضعة مندوبين بشأن ما إذا كانت هناك حاجة، نظراً للطبيعة المتعددة التخصصات لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، إلى تعليم مخصص للمحاسبين ومقدمي خدمات الضمان، وما إذا كانت المناهج الدراسية الحالية بحاجة إلى تنقيح، وكيف يمكن للأونكتاد أن ينشر على نطاق أوسع الدروس المستفادة من البلدان الأخرى وأفضل الممارسات الدولية، نوه أحد المشارك في حلقة النقاشين بأن معظم التحديات الراهنة في تنفيذ أي إطار استدامة تتعلق ببناء القدرات نظراً لوجود اتفاق عام في المرحلة الانتقالية الحالية على الحاجة إلى تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، ولكن ليس على كيفية تنفيذ ذلك. وتناولت أمانة الأونكتاد بالتفصيل أدوات بناء القدرات التي استحدثها الأونكتاد والمبادرات المتخذة لنشر الممارسات الجيدة التي تُحدد على الصعيدين الإقليمي والدولي على أوسع نطاق ممكن. وذكر أحد المشارك في حلقة النقاشين أن إعداد مواد تعليمية بشأن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة كان محل تأكيد باعتباره أولوية رئيسية خلال الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وفيما يتعلق بالاستفسارات الواردة من بضعة مندوبين بشأن الدروس الرئيسية المستفادة في بناء الشراكات، والخطط الرامية إلى توسيع نطاق الشراكة الإقليمية في أفريقيا لتشمل الدول الأعضاء في منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، وما إذا كان الأونكتاد سيواصل الاضطلاع بدور في الشراكات الإقليمية والدولية، أشارت أمانة الأونكتاد إلى أن الأونكتاد دعم إقامة شراكات إقليمية في السنتين الماضيتين، وواصل تقديم الدعم لإنشاء إطار تعاون مستمر في أفريقيا وأجرى مشاورات بشأن إنشاء أطر للتعاون الإقليمي في آسيا ومنطقة الأوروبية الآسيوية ومنطقة الخليج.

25- وضمت حلقة النقاش الثانية خبراء من الجهات التالية: الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والعمل المناخي، ألمانيا؛ وهيئة الأوراق المالية وأسواقها، الفلبين؛ ومجلس معايير الإبلاغ المالي، المكسيك؛ وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، قطر؛ والهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، المملكة العربية السعودية؛ ومؤسسة ديلويت؛ ونقابة خبراء المحاسبة المجازين، لبنان؛ والشراكة الإقليمية لتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا.

26- وشددت المشاركة الأولى في حلقة النقاش على الحاجة إلى بيانات تتسم بالشفافية وقابلة للمقارنة عن الاستثمار الأخضر. ووصفت الخطوات التي اتخذتها حكومة ألمانيا لمواءمة المعايير الوطنية المتعلقة بالمحاسبة مع الاحتياجات ذات الصلة بالمناخ ولدعم البلدان الأخرى عن طريق تقديم المساعدة التقنية لأصحاب المصلحة الرئيسيين في البلدان النامية. وأكدت المشاركة في حلقة النقاش أن متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة تحتاج، كي تُكلل بالنجاح، إلى أن تظل قابلة للتحكم، ولا سيما من جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومن الضروري تجنب ازدواجية التزامات الإبلاغ. ونوهت بأهمية تنفيذ معايير الاستدامة وضرورة دعم البلدان النامية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، ومن أجل إقامة تعاون طويل الأمد مع فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي لتعزيز بناء القدرات في مجال تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، ستمول الوزارة الاتحادية للشؤون الاقتصادية والعمل المناخي مشروعاً تجريبياً ينفذه الأونكتاد لدعم بلدين في تعزيز البنية التحتية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

27- وعرض المشارك الثاني في حلقة النقاش تجربة الفلبين في تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وقدم لمحة عامة عن تطور البنية التحتية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة منذ عام 2019 وأشار إلى أن تقديم التقارير وفقاً لمعياري المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الجديدين سيصبح إلزامياً. وشدد المشارك في حلقة النقاش على ضرورة تبادل أفضل الممارسات وعلى الدور الإيجابي الذي تؤديه الشراكة الإقليمية في تعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة في آسيا. وفي الختام، أشار المشارك في الحلقة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم تحتاج إلى بناء القدرات لكي تتمكن من تنفيذ معايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، وقدم معلومات مفصلة عن الخطوات التالية في تنفيذ عملية تقديم التقارير في الفلبين، بما في ذلك جعل الضمان إلزامياً في تقارير الاستدامة.

28- وعرضت المشاركة الثالثة في حلقة النقاش تجربة المكسيك في وضع استراتيجية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، التي تحددت بموجبها فئات مختلفة من المؤسسات لأول مرة، وهي كيانات الصالح العام والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقدمت معلومات تفصيلية عن الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بهذه المؤسسات والمؤشرات التي يتعين اعتمادها لتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة من جانب هذه المؤسسات، بما في ذلك مقاييس الاستدامة التي وُضعت على أساس *"إرشادات بشأن المؤشرات الرئيسية لإبلاغ الشركات عن إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"* الصادرة عن الأونكتاد.

29- وعرض المشارك الرابع في حلقة النقاش تجربة قطر في تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، منوهاً بنتائج دراسة استقصائية أظهرت أن عدد الشركات التي تفصح عن البيانات الاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة مرتفع نسبياً ولكن يلزم الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن الإفصاح عن البيانات البيئية. ونوه بأن تقديم التقارير بموجب معياري المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الجديدين سيصبح إلزامياً اعتباراً من عام 2024 وبما لاستحداث مبادرات بناء القدرات وتنفيذها من أهمية في هذا الصدد. وأخيراً، شدد المشارك في حلقة النقاش على أهمية إقامة شراكة إقليمية لدول الخليج والبلدان المجاورة لتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

30- وسلط المشارك الخامس في حلقة النقاش الضوء على دور الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين بالمملكة العربية السعودية، في المحاسبة والإبلاغ على الصعيد الدولي. وذكر أن الهيئة مسؤولة عن إصدار الترجمات الرسمية إلى اللغة العربية لمعايير الإبلاغ المالي الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وستصبح المترجم الرسمي لمعايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وناقش المشارك في الحلقة أهمية تقييم مساهمات الشركات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ودور الإرشادات بشأن *المؤشرات الرئيسية* في تقديم التقارير. وفي الختام، سلط الضوء على الحاجة إلى بناء القدرات والتوعية، لتنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، منوهاً بأهمية إقامة شراكة إقليمية لدول الخليج والبلدان المجاورة، لتوفير منصة لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

31- وشددت المشاركة السادسة في حلقة النقاش على أهمية وجود لغة عالمية مشتركة لتقديم التقارير، لأن تجزؤ المعايير يمكن أن يعوق إمكانية المقارنة ويشجع على التمويه الأخضر. وشددت على ضرورة تركيز الجهود على تنفيذ معياري المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الجديدين. وفي الختام، أكدت المشاركة إمكانية أن يكون المعياران بمثابة معيارين عالميين والحاجة إلى مزيد من بناء القدرات وإلى أن تتحرك البلدان بمزيد من السرعة نحو التنفيذ.

32- وعرض المشارك السابع في حلقة النقاش تجربة لبنان في تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وتنفيذ معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة. وقدم دراسة أجريت حول قدرات الشركات في لبنان على تنفيذ معايير تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وعن التحديات التي تواجهها الشركات، وشدد على ضرورة بناء القدرات في تنفيذ المعايير بوجه خاص وتقديم التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة بوجه عام، مشيراً إلى أن تتبع مساهمة الشركات في تحقيق الأهداف لا يزال محدوداً. وفي الختام، شدد المشارك على أهمية إقامة شراكة إقليمية لدول الخليج والبلدان المجاورة، لتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وتيسير تبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

33- وعرض المشارك الثامن في حلقة النقاش تجربة الشراكة الإقليمية لتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا. ونوه بأن المنصة طوعية وتهدف في المقام الأول إلى تيسير تبادل الممارسات الجيدة، بغية المواءمة التدريجية لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وذكر المشارك في الحلقة أن التحديات التي تواجه في تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة تختلف باختلاف البلدان، وشدد على أهمية العمل المشترك في إطار الشراكة.

34- وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، شدد بضعة مندوبين على أهمية المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وضرورة بناء القدرات، وتساءلوا عما إذا كان الأونكتاد سيضع مبادرات، مثل أداة تطوير المحاسبة، لمساعدة البلدان في تنفيذ معايير الاستدامة، ولا سيما في حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وعرض أحد المندوبين تجربة الاتحاد الروسي في مواءمة متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة والترويج لها باعتبارها توصيات. ورداً على استفسارات من بضعة مندوبين بشأن الشروط الأساسية والخطوات اللازمة لكي تنظر البلدان في مسألة الاعتماد الإلزامي لمعياري المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الجديدين، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن المكسيك، على سبيل المثال، لديها في الوقت الراهن الحد الأدنى من المتطلبات ولكنها ستتحرك تدريجياً نحو الإفصاح عن البيانات على نحو أكثر شمولاً. وشدد مشارك آخر في الحلقة على ضرورة تحديد المقاييس المجدية للشركات قبل فرضها. وبشأن استفسار طرحه أحد المندوبين عن مدى توافر الأدوات لدعم تنفيذ معايير الاستدامة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة مواءمة قوانين الأعمال في أفريقيا، أشارت أمانة الأونكتاد إلى أن الأونكتاد سيواصل دعم هذا التنفيذ؛ ويواصل الأونكتاد، وفي هذا الصدد، تيسير إقامة شراكات إقليمية لدعم تنفيذ الإرشادات بشأن *المؤشرات الرئيسية* وأدلة التدريب ذات الصلة وترجمتها. وعرض أحد المندوبين تجربة أوكرانيا في إصلاح عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك وضع تصنيف ورقمنة عمليات تقديم التقارير. وسلط مندوب آخر الضوء على أهمية تبادل أفضل الممارسات وأشار إلى ضرورة أن يقدم الأونكتاد الدعم في إنشاء منصة للتعاون في المنطقة الأوروبية الآسيوية. ونوهت أمانة الأونكتاد بأن هذه المنصة ستركز على بناء القدرات وشددت على أهمية التزام الأعضاء بتحقيق الأهداف. وساعدت المناقشات على إظهار تنوع النهج المتبعة في الدول الأعضاء في تنفيذ متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، مع التأكيد على ضرورة وجود معايير ضمان ومدونات أخلاقيات يُعوَّل عليها وأهمية توسيع نطاق الأهمية النسبية بما يتجاوز الاعتبارات المالية، مع تحقيق التكامل بين الإبلاغ المالي وتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وهو مجال يتطلب مزيداً من العمل، إلى جانب ضرورة التعامل مع التحدي المتمثل في تلبية الاحتياجات المرتبطة بتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وضمان اتباع نهج متسق لبناء القدرات من أجل تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة. وفي هذا السياق، شدد عدة مندوبين على فوائد تطبيق أداة تطوير المحاسبة.

جيم- احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي

(البند 4 من جدول الأعمال)

35- نظر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في "احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي"، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/106.

36- وأشارت أمانة الأونكتاد، لدى تقديمها هذا البند من جدول الأعمال، إلى العمل الذي اضطلع به فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي لدعم تنفيذ متطلبات المحاسبة والإبلاغ بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويؤدي ممثلو المؤسسات المالية الحكومية والرابطات المهنية والأوساط الأكاديمية معاً دوراً رئيسياً في وضع سياسة الإبلاغ المالي وبناء الخبرة المهنية في مجال محاسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتشمل التحديات الرئيسية المتصلة بالمحاسبة والإبلاغ التي تواجهها المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الأطر القانونية والمحاسبية المعقدة، والافتقار إلى القدرات البشرية، ومحدودية التمويل والكفاءة.

حلقتا النقاش

37- عُقدت حلقتا نقاش لبحث هذا البند من جدول الأعمال. وضمت حلقة النقاش الأولى خبراء من الجهات التالية: نقابة المحاسبين القانونيين، كوت ديفوار؛ واللجنة المعنية بالمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات الناشئة التابع لمعهد المحاسبين القانونيين، الهند؛ وجامعة غرب أستراليا؛ ومؤسسة داتا برايم، جنوب أفريقيا؛ ومعهد محاسبي الأعمال، جنوب أفريقيا.

38- ونوه المشارك الأول في حلقة النقاش بالصعوبات التي تواجهها المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ومنها الأطر القانونية والمحاسبية المعقدة. وفي معرض تناوله لهذه المسألة، أبرز دور الحكومات في وضع أنظمة أكثر بساطة وإنشاء بنى تحتية فعالة، وتعزيز الشفافية ووضع سياسات للعمالة تعزز احترام حقوق العمال.

39- وقدم المشارك الثاني في حلقة النقاش لمحة عامة عن التحديات التي تواجهها المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في الهند، بما في ذلك ما يتعلق بالموارد البشرية، ونقص التمويل، والمشكلات التقنية، وتزايد المنافسة. وأشار إلى أن معهد المحاسبين القانونيين يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات إلى هذه المؤسسات، منها تمويل المشاريع، وإدارة رأس المال المتداول، وإدارة الأصول، وإجراءات التشغيل الموحدة، ودورة لمنح شهادات في مجال المحاسبة. وشدد على أهمية وضع إطار تنظيمي على الصعيد الوطني، يتضمن معايير محاسبية مبسطة، والتوعية بفوائد إنشاء نظام للإبلاغ المالي مصمم خصيصاً ليلبي احتياجات هذه المؤسسات.

40- وشدد المشارك الثالث في حلقة النقاش على أن وجود إطار مبسط للمحاسبة والإبلاغ أمر أساسي لإضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ونوه بأن البيانات المالية للأغراض العامة تعد وثائق حاسمة في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على هذه المؤسسات. وناقش نظاماً يعتمد على نهج متعدد الوحدات، بدءاً بالبيانات المالية القائمة على الأساس النقدي مع إفصاح محدود ووصولاً إلى البيانات المالية المبسطة القائمة على أساس الاستحقاق استناداً إلى قياسات التكلفة التاريخية، مع التركيز على عرض الأوضاع المالية والأداء الاقتصادي.

وإضافة إلى ذلك، نوه المشارك بأهمية إنفاذ القانون في البداية في عملية التحوُّل إلى إضفاء الطابع الرسمي؛ والخطوة التالية هي تنفيذ بيانات مالية قائمة على أساس الاستحقاق بصورة كاملة، مع معايير قياس اختيارية؛ وبأهمية رقمنة هذه الأدوات، لأنها تتيح للمؤسسات مسك الدفاتر المالية لحظة بلحظة من أي مكان.

41- وناقشت المشاركة الرابعة في حلقة النقاش أهمية الإلمام بالأمور المالية وفجوة المهارات المحاسبية في التثقيف المالي في أوساط المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وأشارت إلى عدم وجود معيار موحد للتثقيف المالي لهذه المؤسسات توفره السلطات الحكومية وشركات الخدمات والمعاهد التعليمية، وإلى أهمية النظر في أساليب الإيصال التعليمية من أجل تحسين الإلمام بالأمور المالية. وتظهر بحوث أجريت مؤخراً أن بيئة الفصول الدراسية التقليدية لا تؤدي إلى نتائج فعالة، وأن الخدمة التعليمية المقدمة "في الوقت المناسب" واستخدام التكنولوجيا أكثر فائدة. وسلطت المشاركة الضوء على أهمية تعزيز الممارسات الجيدة في مجال الإدارة المالية، إضافةً إلى المعرفة المالية، وتعزيز المناهج الدراسية لتتضمن مزيداً من مهارات ريادة الأعمال. وفي الختام شددت المشاركة على أهمية تحسين مدى صدق اختبارات المعرفة المالية عن طريق دراسة سلوكيات المشاركين ودور المعرفة المالية في ضمان مسك المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم دفاتر محاسبية سليمة وامتلاكها بيانات مالية ذات فائدة.

42- وعرض المشارك الخامس في حلقة النقاش تجربة جنوب أفريقيا في تقديم الدعم إلى قطاع المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونوه بأن التحول من نهج "التفكير على نطاق صغير أولاً" يسمح بتيسير المتطلبات للكيانات الاعتبارية ويفصِّل أطر الإبلاغ المالي المنطبقة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وإضافة إلى ذلك، أبرز المشارك في حلقة النقاش أهمية مراعاة احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم عند صياغة التشريعات والمعايير، ونوه بأن معهد محاسبي الأعمال أعدَّ أدلة ومنشورات دورية، علاوة على منصة للإبلاغ عبر الإنترنت، لدعم هذه المؤسسات في تنفيذ معايير الإبلاغ المالي بفعالية.

43- ورداً على استفسار طرحه أحد المندوبين، أثناء المناقشة التي تلت ذلك، بشأن التحوُّل إلى إصدار الفواتير الرقمية، أشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن إيطاليا استُحدثت، في إطار اعتماد متطلبات الاتحاد الأوروبي، عملية إصدار فواتير رقمية على أساس تجريبي قبل اعتمادها على نطاق أوسع. وسلط المشاركون في حلقة النقاش الضوء على الإجراءات التالية التي يمكن أن تحفز المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على الدخول في الاقتصاد الرسمي، وهي: إنشاء أنظمة وبنى تحتية مبسطة للإبلاغ المالي على الصعيد الوطني؛ وتحسين الإلمام بالأمور المالية وصقل المهارات المهنية من خلال تنفيذ دورات تدريبية لهذه المؤسسات؛ والتوعية بفوائد الدخول في الاقتصاد الرسمي. وإضافة إلى ذلك، تبادل أعضاء فريق المناقشة الممارسات الجيدة في منصات تكنولوجيا المعلومات على شبكة الإنترنت لهذه المؤسسات التي ساعدت على تيسير مسك الدفاتر المحاسبية وتقديم الإقرارات دورياً وفاءً بالاشتراطات التنظيمية، مثل ما يتعلق منها بالضرائب. ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن تحسين مدى صدق اختبار المعرفة المالية، ذكر أحد المشاركين في حلقة النقاش أن حذف خيار "لا أعرف" من شأنه أن يحدث فرقاً في الدرجات، لا سيما لدى النساء، لأن النساء، وفقاً للبحوث، أكثر احتمالية لاختيار هذه الإجابة. وفيما يتعلق باستفسار من أحد المندوبين بشأن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أشار أحد المشاركين في الحلقة إلى تعقد هذه المسألة وذكر أن التعاريف تختلف من بلد إلى آخر استناداً إلى عوامل من بينها حالة الاقتصاد ونوع متطلبات الامتثال. وقدمت أمانة الأونكتاد معلومات مفصلة عن النهج الذي يتبعه فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي في وضع مواد توجيهية بشأن المحاسبة للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ويتمثل في عدم وجود تصنيف عام لهذه المؤسسات وتحقيق مزيد من الفائدة بتحديد هذه الفئات على الصعيد الوطني.

ورداً على استفسار من أحد المندوبين بشأن التدابير التي يمكن أن تشجع الشركات على الإبلاغ المالي، عرض أحد المشـــاركين في حلقة النقاش تجربة الهند، التي تحقق من خلالها بنجاح تبســـيط متطلبات المحاسبة والإبلاغ للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وشدد أحد المندوبين على أهمية التوعية، وتنظيم برامج تدريبية، وتبادل أمثلة على أفضـــل الممارســـات في مجالي المحاســـبة والإبلاغ، وترجمة المواد ذات الصـــلة إلى اللغات المحلية. ورداً على اســـتفســـار من أمانة الأونكتاد بشـــأن الضـــــمان وبناء القدرات في برامج الاعتماد، عرض أحد المندوبين تجربة المنظمين في الفلبين في النظر في إمكانيات اعتماد مقدمي خدمات الضمان، وأبرز أهمية بناء القدرات لدعم عملية الاعتماد.

44- وضـمت حلقة النقاش الثانية خبراء من الجهات التالية: الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ ووزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصـادية، أوغندا؛ والدائرة الحكومية لتنظيم الأسـواق المالية والإشـراف عليها، قيرغيزسـتان؛ واللجنة الوطنية للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، السلفادور.

45- وسلطت المشاركة الأولى في حلقة النقاش الضوء على عدد من التحديات التي تواجهها المؤسسات الصـــغيرة والمتوســـطة الحجم، ومنها مســـتوى البيروقراطية، ولا ســـيما في البلدان النامية، الذي يعوق هذه المؤسـسات في اسـتيفاء متطلبات الإبلاغ، علاوة على الافتقار إلى الموارد البشـرية والمالية الذي يحد من القدرة على إعداد التقارير المالية وتقارير الاســـتدامة الفعالة. ونوهت المشـــاركة بالحاجة إلى مزيد من الشبكات الدولية والتعاون الدولي، اللذين يمكن من خلالهما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم طلب الدعم والتوجيه في مواجهة التحديات. وشددت على أهمية التوعية في أوساط المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بفوائد اكتسابها الطابع الرسمي، وهو ما قد ييسر الحصول على التمويل، ومن ثم تحقيق مزيد من النمو والتنمية.

46- وقدم المشارك الثاني في حلقة النقاش لمحة عامة عن دور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرســـمي على الأعمال التجارية غير الرســـمية في أوغندا. وأشـــار إلى أن توافر معايير مبســـطة للمحاسبة والإبلاغ موضوعة للمؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا ينفي مواجهة أصـحاب الأعمال صـعوبات في مسك الدفاتر وإعداد البيانات المالية. وشدد على ضـرورة إعطاء الأولوية لوضـع متطلبات متناسـبة للمحاسـبة والإبلاغ. وقدم المشـارك معلومات مفصـلة حول برنامج لإدارة النشاط غير الرسمي من أجل تحقيق الامتثال وحشد الإيرادات، يهدف إلى تيسير تحوُّل المؤسسات غير الرسـمية الصـغيرة إلى كيانات متوسـطة الحجم وممتثلة. وقد قدم الأونكتاد الدعم واضـطلع بأنشـطة بناء القدرات في الفترة 2022-2023 فيما يتصـل بالبرنامج. وفي الختام، وفيما يتعلق باحتياجات المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم في أوغندا، شـدد المشـارك على أهمية اسـتحداث أدوات مبسـطة للمحاسـبة والإبلاغ؛ والتوعية بفوائد المحاسبة والإبلاغ؛ ووضـع نموذج لتحويل المؤسسات الصـغيرة غير الرسمية إلى شركات متوسطة الحجم تتسم بقدر أكبر من المرونة والطابع الرسمي والربحية والاستدامة؛ وتغيير المواقف السلبية تجاه المدفوعات الضريبية الطوعية.

47- وعرض المشـارك الثالث في حلقة النقاش تجربة قيرغيزسـتان في تعزيز إضـفاء الطابع الرسـمي على المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم، مقدماً لمحة عامة عن الإطار القانوني الوطني، ونوه بأن الأعمال التجارية الصـغيرة تجري عملية المحاسـبة وفقاً للقواعد المبسـطة التي وضـعتها الحكومة. وسـلط الضـوء على التدابير التي تُنفذ لإضـفاء الطابع الرسـمي على هذه المؤسـسـات، بما في ذلك تفاعل الجهة التنظيمية النشط مع ممثلي هذه المؤسسات في عملية وضع الوثائق التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة والإبلاغ والتوعية بتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي في أوسـاط المؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم. وذكر المشـارك أن الأونكتاد أحد الشـركاء الرئيسـيين الذين يقدمون الدعم في مجال بناء القدرات، وقدم معلومات مفصـلة عن الأولويات في قيرغيزسـتان في كفالة التنمية البنيوية للمؤسـسـات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم، ومنها الترويج لريادة الأعمال، وتعزيز مهارات رواد الأعمال في مجال التخطيط المالي، وكفالة رقمنة التراخيص، وتخفيف عبء الضرائب الإداري الذي تتحمله هذه المؤسسات.

48- وناقش المشارك الرابع في حلقة النقاش نظاماً نُفذ في السلفادور، بدعم من الأونكتاد، يتيح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إعداد البيانات المالية عن طريق ملء استبيان مرة كل شهر. وذكر أن النظام يشجع على إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية عن طريق تمكين رواد الأعمال من التسجيل من خلال موقع واحد على شبكة الإنترنت، وهو ما يُغني عن الحاجة إلى التعامل مع الطلبات الواردة من مكاتب حكومية متعددة. ونوه المشارك بإضفاء الطابع الرسمي، منذ حزيران/يونيه 2020، على 000 12 شركة من خلال المنصة، وهو ما ساهم في حدوث زيادة في عدد النساء اللاتي يُسجلن أعمالاً تجارية.

49- وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، نوه أحد المندوبين بالدعم الذي قدمه الأونكتاد لقيرغيزستان في إجراء تقييم لأدوات تطوير المحاسبة وتقديم توصيات تيسر تعزيز البنى التحتية للإبلاغ المالي وتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة من أجل تحقيق إبلاغ مؤسسي عالي الجودة وقابل للمقارنة دولياً؛ وذكر أن إقامة شراكة إقليمية، بالنظر إلى الحاجة إلى الدعم في هذا المجال في بلدان المنطقة، يمكن أن يكون مفيداً في تعزيز التعاون، بغية التمكين من وضع إطار سياسات لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة يدعم أيضاً الإبلاغ الذي تضطلع به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ورداً على استفسار طرحه أحد المندوبين بشأن الافتقار إلى الإبلاغ المستدام في جنوب شرق أوروبا وإعراب مندوب آخر عن قلقه إزاء ما للقيود المتصلة بالترجمة من أثر على تنفيذ معياري المجلس الدولي لمعايير الاستدامة الجديدين، أشارت أمانة الأونكتاد إلى أن الأونكتاد يمكن أن يقدم الدعم في إقامة شراكات إقليمية وأن الإرشادات بشأن *المؤشرات الرئيسية* والمواد التدريبية ذات الصلة بها قد تُرجمت إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة. وفيما يتعلق باستفسار طرحه أحد المندوبين بشأن تكامل الإبلاغ المالي وتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة، شدد أحد المندوبين على الحاجة إلى التوضيح فيما يتعلق بـ "التكامل" وإلى إعداد مواد توجيهية ذات صلة من أجل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ونوه مندوب آخر بأهمية مواءمة معايير المجلس الدولي لمعايير الاستدامة مع المعايير الأوروبية، من أجل وضع نهج متوائم لتقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة في القطاعين العام والخاص. وفي الختام، شدد بضعة مندوبين على أهمية تبسيط عملية المحاسبة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات.

دال- مسائل أخرى

(البند 5 من جدول الأعمال)

50- لدى تقديم هذا البند من جدول الأعمال، عرضت أمانة الأونكتاد القضايا التالية للنظر فيها: تعزيز المساواة بين الجنسين في مهنة المحاسبة؛ والرؤى النيرة المستقاة من آخر تنفيذ لأدوات تطوير المحاسبة.

51- فيما يتعلق بالمسألة الأولى، ذكرت الأمانة، مع الإشارة إلى أن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ قد طلب إلى الأونكتاد مواصلة عمله في هذا المجال، أن الأونكتاد أجرى دراسة تستند إلى المعلومات المتاحة للجمهور بشأن التمثيل الجنساني في منظمات المحاسبة المهنية أظهرت أن نسبة النساء في المناصب القيادية 31 في المائة، أما نسبتهن في المهنة عموماً، فهي 40 في المائة. ومن الناحية الجغرافية، ثمة تفاوتات أوسع بين الجنسين في البلدان النامية. وشملت السياسات التي اعتمدتها المنظمات المعنية بالمحاسبة لتعزيز المساواة بين الجنسين الحد من التحيز في عملية التوظيف، وإيجاد مساحة عمل تتسم بالاحترام وشمول الجميع، وتقديم الدعم الوظيفي لدى العودة إلى العمل بعد إجازة الأمومة، وإبراز دور المرأة في المستويات الإدارية العليا.

52- وضمت حلقة النقاش خبراء من الجهات التالية: الاتحاد الدولي للمحاسبين؛ واتحاد المحاسبين في عموم أفريقيا.

53- ونوه المشارك الأول في حلقة النقاش بأهمية جمع البيانات لفهم مهنة المحاسبة، وهي مهنة تضم أكثر من 5,5 ملايين مهني في جميع أنحاء العالم. وذكر أن الاتحاد الدولي للمحاسبين يشجع على جمع البيانات المتعلقة بالتنوع وتعزيز السياسات ذات الصلة، مقدماً معلومات مفصلة عن السياسات التي اعتمدها الاتحاد لتعزيز التنوع في المهنة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالنوع الاجتماعي، بسبل منها، على سبيل المثال، التدريب الإلزامي في مجال مكافحة التحرش وإبراز شخصيات قيادية تنتمي إلى خلفيات متنوعة. وسلط المشارك الضوء على فعالية هذه النماذج في زيادة عدد النساء في هيكل الحوكمة في الاتحاد، الذي سبق أن نوه بالحاجة إلى مزيد من العمل من أجل جعل المحاسبة مهنة شاملة للجميع وذات أهمية كي تكون بمثابة مرآة أفضل للمجتمع.

54- ولاحظت المشاركة الثانية في حلقة النقاش أن تمثيل المرأة لا يزال ناقصاً في مهنة المحاسبة في العديد من البلدان في أفريقيا، مستشهدة بمستوى التمثيل في البلدان التي يوجد بها أكبر عدد من المحاسبين عموماً، وهو على النحو التالي: في جنوب أفريقيا، تمثل النساء نسبة 42 في المائة من المحاسبين؛ وفي كينيا، 36 في المائة؛ وفي نيجيريا، 30 في المائة؛ والمستويات في معظم البلدان الأخرى أقل، ويشمل ذلك وجود عدد محدود من منظمات المحاسبة المهنية في أفريقيا التي لها رئيسات تنفيذيات. وقدمت معلومات مفصلة حول عدة مبادرات أُطلقت لزيادة هذه الأعداد وأشارت إلى الحاجة إلى جمع البيانات عن التمثيل الجنساني بصورة منهجية؛ واضطلاع الرجال والنساء في المهنة بالدعوة إلى الإنصاف بين الجنسين؛ وجمع قصص النجاح ونشرها. وفي الختام، شددت المشاركة على الحاجة إلى تحسين المساواة بين الجنسين والتمثيل الجنساني، منوهة بما لذلك من فوائد أوسع نطاقاً تعود على المجتمع بأسره.

55- وفيما يتعلق بالمسألة الثانية، عرضت الأمانة أحدث نسخة من أدوات تطوير المحاسبة وأنشطة المساعدة التقنية التي نفذها الأونكتاد في استخدامها، ومنها العمل الجاري في بيلاروس وزامبيا وقيرغيزستان والمكسيك.

56- وضمت حلقة النقاش خبراء من الجهات التالية: وزارة المالية، بيلاروس؛ والمعهد الأوراسي للمحاسبين القانونيين المعتمدين؛ ووزارة المالية والتخطيط الوطني، زامبيا.

57- وتناولت المشاركة الأولى في حلقة النقاش الأنشطة المنفذة في بيلاروس في سياق المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد. ونوهت بعقد حلقات عمل لأصحاب المصلحة المعنيين، وتنفيذ أدوات تطوير المحاسبة، والتوصيات المقدمة من الأونكتاد، ومنها التوصيات المتعلقة بالاضطلاع بمزيد من الأنشطة لإنشاء هيئات إشرافية مستقلة معنية بالمحاسبة ومراجعة الحسابات، وتعزيز تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة.

58- وتناولت المشاركة الثاني في حلقة النقاش الأنشطة المنفذة في قيرغيزستان في إطار المساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد. ونوهت بالتدريب في القطاع الخاص على تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة وبأهداف التنمية المستدامة، وتنفيذ أدوات تطوير المحاسبة، والتوصيات المقدمة من الأونكتاد، ومنها التوصيات المتعلقة بإنشاء هيئة مسؤولة رسمياً عن تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة في أوساط الشركات الكبيرة. وفي الختام، شددت المشاركة الثانية في حلقة النقاش على أهمية الانفتاح من جانب الجهات التنظيمية لضمان نجاح أنشطة المساعدة التقنية.

59- وتناول المشارك الثالث في حلقة النقاش البنى التحتية للمحاسبة والإبلاغ في زامبيا وتنفيذ مشروع الأونكتاد للمساعدة التقنية. ونوه بأن زامبيا تعتزم الانتقال من الإبلاغ القائم على الأساس النقدي إلى الإبلاغ القائم على أساس الاستحقاق، ونوه بفائدة أدوات تطوير المحاسبة في مساعدة زامبيا على تقييم الثغرات في السياسات والوقوف على أفضل الممارسات من أجل معالجتها.

60- وفيما يتعلق باستفسار طرحه، خلال المناقشة التي تلت ذلك، أحد المندوبين بشأن العمل الذي اضطلع به الأونكتاد فيما يتصل بمؤشرات الإبلاغ المتصلة بالنوع الاجتماعي، نوهت أمانة الأونكتاد بأن مؤشرات الاستدامة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين تشكل جزءاً من أدوات بناء القدرات. ورداً على استفسار طرحه أحد الخبراء بشأن الأدوات المتاحة لاستخدام أقل البلدان نمواً في سد فجوة القدرات، سلطت أمانة الأونكتاد الضوء على أدوات تطوير المحاسبة وإجراء تقييمات على الصعيد القطري بشأن الثغرات المحتملة في الإطار القانوني والمؤسسي، يصاحبها توصيات بشأن الإجراءات التصحيحية. وفيما يتعلق باستفسار طرحه أحد الخبراء بشأن التحديات التي تواجه تنفيذ المعايير التي تقوم على المبادئ لا القواعد، نوه أحد المشاركين في حلقة النقاش بالمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد في بيلاروس والتي ساعدت على تحسين نوعية الإبلاغ، وشدد على أهمية بناء الهياكل المؤسسية اللازمة وتحسين مستوى المعرفة لدى المسؤولين الحكوميين.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- انتخاب أعضاء المكتب

(البند 1 من جدول الأعمال)

61- انتخب فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، السيد سانجيف كومار سينغال (الهند) رئيساً له والسيد ماكجيل برايند فرناندیز (الفلبين) نائباً للرئيس ومقرراً.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 2 من جدول الأعمال)

62- أقر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ، أيضاً في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.II/ISAR/104). وكان جدول الأعمال على النحو التالي:

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض التنفيذ العملي والتطورات الأخيرة لمتطلبات تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة.

4- احتياجات المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمحاسبة والإبلاغ، ودور المحاسبة والإبلاغ في تيسير إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية في القطاع غير الرسمي.

5- مسائل أخرى.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين.

7- اعتماد التقرير.

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين

(البند 6 من جدول الأعمال)

63- أقر فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي، في جلسته العامة الختامية المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين (انظر المرفق الأول).

دال- اعتماد التقرير

(البند 7 من جدول الأعمال)

64- في الجلسة العامة الختامية المعقودة في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023 أيضاً، أذن فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ لنائب الرئيس – المقرر، تحت إشراف الرئيس، بوضع الصيغة النهائية لتقرير الفريق عن دورته الأربعين بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والأربعين

(البند 6 من جدول الأعمال)

1- انتخاب أعضاء المكتب.

2- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.

3- استعراض التقدم المحرز في مواءمة عملية تقديم التقارير المتعلقة بالاستدامة والضمان والاعتبارات الأخلاقية وتنفيذها العملي.

4- التكامل في الإبلاغ عن الأداء المالي للكيانات وأدائها في مجال الاستدامة: الاستفادة من الرقمنة.

5- مسائل أخرى.

6- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين.

7- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

الحضور*

1- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:

الاتحاد الروسي
أفغانستان
إكوادور
أنتيغوا وبربودا
أنغولا
أوغندا
أوكرانيا
باكستان
بيرو
بيلاروس
تركيا
تشيكيا
توغو
الجمهورية الدومينيكية
جنوب أفريقيا
زامبيا
السويد
الصين
غامبيا
غينيا – بيساو
الفلبين
فيجي
فييت نام
قيرغيزستان
الكاميرون
كمبوديا
كندا
كوت ديفوار
كولومبيا
الكويت
كينيا
لاتفيا
ليتوانيا
مالطة
مالي
مصر
المغرب
مقدونيا الشمالية
ملاوي
ميانمار
ناميبيا
نيجيريا
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية

2- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الدورة:

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

3- وكانت أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها وبرامجها التالية ممثلة في الدورة:

المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب
إدارة الاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

4- وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية ممثلة في الدورة:

مجموعة البنك الدولي

5- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة:

* تضم قائمة الحضور هذه المشاركين المسجَّلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/C.II/ISAR/INF.16.

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي
المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس
الرابطة العالمية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة